نساء العالم ٢٠٠٥

التقدم في مجال الإحصاءات

صحيفة وقائع – يحظر نشرها قبل الساعة ١٢/٠٠ بتوقيت شرق الولايات المتحدة، يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

ما الدور الذي تلعبه المرأة في النشاط الاقتصادي العالمي؟ الإحصاءات الرسمية لا تزال بعيدة عن تسجيل إسهامات المرأة بالكامل

يفيد تقرير عن حالة الإحصاءات المتعلقة بالمرأة، صدر اليوم عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، أن ما يزيد قليلا عن نصف مجموع بلدان العالم تقدم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن النشاط الاقتصادي والبطالة، وأن حوالي ثلث مجموع البلدان تفعل ذلك بصورة متكررة.

ومنذ عام ١٩٧٥، كان هناك ''تحسن كبير في عدد البلدان أو المناطق التي تبلغ بصورة متكررة عن السكان النشطين اقتصاديا مصنفين حسب نوع الجنس والسن''. وكان جانب كبير من هذا التحسن ناتجا عن ازدياد عدد البلدان والمناطق التي تنتج هذه الإحصاءات من الدراسات الاستقصائية (المسوح) لقوة العمل، بالإضافة إلى التعدادات، على مدار العشرين سنة الماضية.

ويُعد التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال توفير فرص العمل عاملا بالغ الأهمية في تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة في المجالات الأخرى. ولكي يكون بمقدور الحكومات تخطيط البرامج وتقييمها، يجب أن تتوفر لها معلومات عن النشاط الاقتصادي للسكان، بما في ذلك بيانات عن العمالة، والبطالة، والمهن والأجور، تكون مصنفة حسب نوع الجنس والسن وغير ذلك من المتغيرات الاجتماعية–الاقتصادية.

غير أن إنتاج أبسط الإحصاءات الأساسية المتصلة بقوة العمل يظل يمثل تحديا بالنسبة لكثير من البلدان. وحسب ما جاء في التقرير الذي يحمل عنوان نساء العالم في عام ٢٠٠٥: التقدم المحرز في مجال الإحصاءات*، كانت ١٢٧ بلدا أو منطقة فحسب من بين ٢٠٤ من

البلدان أو المناطق، تضم ٥٠ في المائة من مجموع سكان العالم، هي التي أبلغت النظام الإحصائي الدولي عن أعداد سكانها النشطين اقتصاديا مرة واحدة على الأقل خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٥-٢٠٠٣.

غير أنه من الجوانب الإيجابية، يبين التقرير أن البيانات التي تم جمعها في تلك الميادين كانت دائما تقريبا مصنفة للنساء والرجال.

الشكل **رقم ٤-٨: عدد البلدان أو المناطق التي أبلغت عن بيانات الأجور حسب المجموعات الصناعية الرئيسية مرة واحدة على الأقل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣**

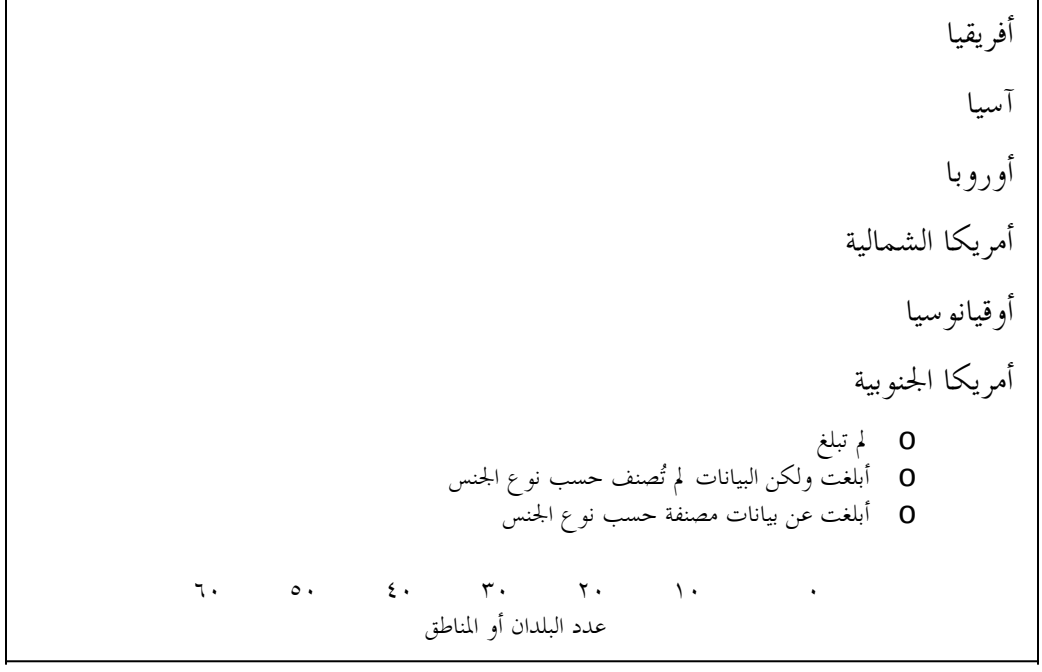

خارج قوة العمل ولكن ليس خارج الصورة

ويفيد تقرير نساء العالم أن أكبر تحسن حتى الآن في عملية الإبلاغ فيما بين البلدان عن العمل والنشاط الاقتصادي قد تحقق في مجال إحصاءات البطالة.

فعدد البلدان التي أبلغت عن بيانات البطالة مصنفة حسب نوع الجنس قد زاد لأكثر من الضعف خلال الثلاثين سنة الماضية، من ٤٥ إلى ١١٤ من البلدان أو المناطق. كما أن زيادة تفصيل هذه الإحصاءات حسب السن والمستوى التعليمي سيساعد البلدان على مراقبة الجهود المبذولة لتوفير فرص العمل اللائق والمنتج للشبان والشابات، على النحو الذي تدعو إليه الأهداف الإنمائية للألفية.

اكتساب القوة

ولا يزال سد الفجوة بين أجور الرجال والنساء يمثل تحديا رئيسيا في معظم أنحاء العالم. ومراقبة حجم هذه الفجوة تتطلب إحصاءات عن ما تكسبه النساء وما يكسبه الرجال. ويقول التقرير إنه خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣، أبلغ ١٠٨ من بين ٢٠٤ من البلدان أو المناطق بيانات عن الأجور حسب المجموعات الصناعية الرئيسية، بينما كان عدد البلدان أو المناطق التي أبلغت عن الأجور حسب نوع الجنس أقل من الربع بين الـ ٢٠٤ بلدا أو منطقة. وكانت بلدان ومناطق أوروبا وآسيا تستأثر معا بقرابة ثلاثة أرباع مجموع البلدان أو المناطق التي أبلغت عن البيانات (انظر الرسم البياني).

قياس وقت العمل وقيمته

إن الدراسات الاستقصائية (المسوح) المتعلقة بالوقت-الاستخدام، التي تقيس الطريقة التي ينفق بها الناس وقتهم طوال اليوم، تمكّن إلى أقصى حد من تعيين العمل الذي تقوم به المرأة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني. ويقول التقرير إن مسوح الوقت-الاستخدام أصبحت تجري بصورة متزايدة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، ومع ذلك فإنها لا تزال تمثل مجالا جديدا، ولا تزال المسوح تجري بطريقة مخصصة.

المعلومات المتعلقة بالقطاع غير النظامي لا تزال ''أولية للغاية''

لا يزال جمع المعلومات الدقيقة والشاملة عن القطاع غير النظامي أمرا يتسم بالصعوبة نظرا للطابع غير الرسمي للهياكل التنظيمية وتنوع الأنشطة وأنماط التشغيل. وحسب ما ورد في تقرير نساء العالم، فإن حوالي ٦٠ من البلدان أو المناطق قد أنتجت إحصاءات وطنية عن العمالة في القطاع غير النظامي منذ عام ١٩٩٥. وهذا مجال جديد نسبيا من مجالات الإحصاءات الوطنية، وهو ما يتضح من أنه لم يتم اعتماد تعريف إحصائي دولي للعمالة غير النظامية إلا في عام ١٩٩٣، في محاولة لتوحيد الإحصاءات. ومنذ ذلك الوقت، استمرت الجهود المنهجية في هذا المجال.

لاستفسارات وسائط الإعلام، يُرجى الاتصال بـ:

Renata Sivacolundhu
Development Section
T: +1 212 963 2932
mediainfo@un.orge-mail:

* تقرير *نساء العالم في عام ٢٠٠٥: التقدم المحرز في مجال الإحصاءات* (ST/ESA/STAT/SER.K/17)، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.XVII.7K،

ISBN 92-1-161482-1. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع http://unstat.un.org/unsd/demographic/products/indwm/wwpub.htm.

تقوم الشعبة الإحصائية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١ بإعداد تقرير *نساء العالم* بانتظام مرة كل خمس سنوات. وتضمنت الأعداد الثلاثة السابقة تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بوضع المرأة على نطاق العالم. وأشارت الأعداد السابقة إلى نقص الإحصاءات الرسمية المتاحة المصنفة حسب نوع الجنس. ولذلك، فإن *نساء العالم في عام ٢٠٠٥* ينفرد باستعراض وتحليل البيانات المتاحة حاليا وتقييم التقدم المحرز في توفير الإحصاءات الوطنية، وذلك بالمقارنة بالتقديرات التي أعدت على المستوى الدولي، فيما يتصل بالشواغل الجنسانية خلال الثلاثين سنة الماضية. ويبين الجدول المرفق الأول مدى توفر الإحصاءات الوطنية عن الشواغل الجنسانية الرئيسية. ويتضمن الجدول المرفق الثاني أحدث الأرقام لكثير من المؤشرات التي تضمنها تقرير *نساء العالم في عام ٢٠٠٠: اتجاهات وإحصاءات*، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الإضافية المتصلة بوضع النساء والرجال.